العصر هو عصر العلم وبالعلم تبنى الحضارات وتحقق الأهداف والآمال السامية للشعوب.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

منجزات الثورة في مجال العلاقات الدولية

□ نص الهدف السادس من أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر اليمنية التي اندلعت عام ١٩٦٢م على «احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والعمل على إقرار السلام العالمي، والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم».

وقد انطلق قادة الثورة اليمنية عند صياغتهم لذلك الهدف من نفس ظروف الواقع المعاش في اليمن قبل عام ١٩٦٢م، بل وكرد فعل جوهري لتلك الظروف التي وجهت تفكيرهم عند صياغة جميع أهداف الثورة الستة، وهي الظروف المتمثلة حينها في :

١- تفشي الظلم والاستبداد في ما كان يعرف بشمال اليمن ووجود الاستعمار البريطاني في ما كان يعرف بجنوبه.

٢- غياب جيش وطني قوي.

٣- التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

٤- كبت الحريات الأساسية والحقوق العامة للأفراد وحرمانهم من الممارسات الديمقراطية والمشاركة السياسية.

٥- تشطير الوطن اليمني الواحد في إطار محنة التجزئة الاستعمارية للعالم العربي برمته.

٦- العزلة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والسياسية والاستراتيجية والدبلوماسية المفروضة على الشعب اليمني تجاه العالم الخارجي بأسره.

ومن مضمون الهدف السالف الذكر يمكن الجزم بأن رسالة صائغي أهداف الثورة اليمنية إلى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وإلى النظام السياسي الدولي القائم فعلاً على الساحة الدولية آنذاك منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثل في نظام الاستقطاب والحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي في الشرق والمعسكر الرأسمالي في الغرب، كانت رسالة واضحة : لا لتشطير اليمن والعالم العربي، ولا للانحياز السياسي والاستقطاب الأيديولوجي، ونعم للوحدة اليمنية والعربية، ونعم للحياد وللسلام ولأهداف الأمم المتحدة ومبادئها ولقواعد القانون الدولي، وباختصار نعم للإسهام في تحقيق الغايتين المثلى للتنظيم الدولي والمتمثلتين في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

ومن منطلق المبدأ والنهج السبتمبري الذي رسمته واختطته الثورة اليمنية للسلوك السياسي الخارجي اليمني، سيتم التطرق بإيجاز إلى التطور النوعي للتفاعل السياسي اليمني مع العالم الخارجي منذ ستينيات وحتى أواخر سبعينيات القرن العشرين، وبعد ذلك سيتم ربط إسهامات السياسة الخارجية اليمنية والمتغيرات السياسية الجذرية في اليمن بعملية تحقيق غايات التنظيم الدولي المثلى السالفة الذكر والمتمثلة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي العالمي، مع التركيز على أهمية تحقيق الوحدة اليمنية والمبادرات الدبلوماسية اليمنية لحل مأساة كوسوفو والدفع بموضوع التضامن والتكامل العربي والإقليمي وانتهاج الخيارات الدبلوماسية لحل أزمة جنيش ومواضيع الحدود اليمنية مع عُمان والسعودية.

د. حكيم عبدالوهاب محمد السماوي *

إطلالة نوعية لليمن على العالم الخارجي

□ كسرت الثورة اليمنية طوق العزلة السياسية والدبلوماسية والثقافية والفكرية والتجارية والاقتصادية المفروضة على اليمن في مواجهة العالم الخارجي من قبل النظام السياسي السائد في اليمن قبل اندلاع تلك الثورة، وانطلقت حكومات الثورة المتعاقبة لتقيم علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية واستراتيجية بنّاءة مع الدول العربية والإسلامية ومع العديد من دول العالم الأخرى وعلى رأسها الدول الكبرى، على أساس راسخ من الاحترام المتبادل وتمتين أواصر المحبة والعلاقات الودية والمصالح المشتركة والمتبادلة بين اليمن وبين كل منها.

ولئن كانت الظروف المعادية للثورة وكذلك ضرورة حمايتها وترسيخ دعائمها وأهدافها ومبادئها، بل وغاية الحفاظ على وجودها وبقائها، قد حتمت على حكومات الثورة في الستينيات أن تندفع إلى التحمس لتعميق علاقاتها مع بعض الدول العربية ذات التوجه القومي والثوري العربي الاشتراكي كمصر آنذاك وحتى مع دول أجنبية اشتراكية كالصين والاتحاد السوفييتي السابق بغية الحصول على مساندتها السياسية والعسكرية والمعنوية اللازمة لمواجهة الأخطار الجسيمة المحدقة بالثورة اليمنية آنذاك، إلاّ أن المصالحة الوطنية الشاملة التي شهدها اليمن في مطلع السبعينيات دفعت بالدولة اليمنية إلى البدء في تمتين علاقاتها الدبلوماسية والسياسية والتجارية والاقتصادية مع العديد من الدول العربية والأجنبية الأخرى حتى تلك التي كانت منها معادية للثورة اليمنية بشكل أو بآخر في الستينيات كالسعودية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ منتصف السبعينيات، وخصوصاً بعد تولي الرئيس علي عبدالله صالح رئاسة الدولة في يوليو عام ١٩٧٨م، شهد اليمن تحولات إيجابية جذرية صاحبتها نقلة نوعية، كماً وكيفاً، لنهج وسلوك اليمن الخارجي تجاه المحيطين الإقليمي والدولي، وكان مرتكز تلك النقلة النوعية هو سياسة ودبلوماسية التوازن والحياد وعدم الانحياز للشرق أو الغرب، وغايتها هو تمتين الروابط الأخوية اليمنية مع جميع الدول العربية والإسلامية، وتعزيز الروابط البنّاءة مع دول حركة عدم الانحياز وسائر الدول الصديقة، وتطوير العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية مع معظم أعضاء المجتمع الدولي، سواء أكانوا دولاً أو منظمات دولية أو إقليمية، عامة النشاط أو متخصصة، حكومية أو غير حكومية، أو حركات تحرر وطنية وعالمية.

وللدلالة على حدوث تلك النقلة الكمية فقد ازداد عدد التمثيل الدبلوماسي لليمن على مستوى السفارات لدى الدول العربية والإسلامية ودول حركة عدم الانحياز والعديد من الدول الأجنبية حتى فاق عام ٢٠٠٤م الـ (٥٠) سفارة، ومثلها تمثيلاً غير مقيم على مستوى السفير، ويضاف إلى كل ما سبق وجود تمثيل دائم لليمن لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة، وتواجد قنصلي يمني متعدد الأغراض لدى بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً.

وعموماً فقد توسع اليمن في إقامة علاقاته الدبلوماسية والقنصلية مؤخراً مع عدد من دول العالم يفوق بكثير نصف إجمالي عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ أكثر من (١٩٠) دولة عضو عام ٢٠٠٤م، رغم تواضع الإمكانات المادية المتاحة لدى اليمن لتغطية نفقات ذلك التوسع الكمي في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع كثير من دول العالم، وأخيراً، وبالمثل فإن هناك ما يزيد على (٤٠) سفارة عربية وإسلامية وأجنبية معتمدة في صنعاء، وأكثر من ذلك العدد لبلدان لها سفراء غير مقيمين لدى اليمن، وأكثر من عشر قنصليات فخرية لدول أوروبية ولكندا، بالإضافة إلى عدد من الممثليات المقيمة للأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها والمنظمات المتخصصة والإنسانية الأخرى.

وأما على مستوى النقلة الكيفية في إنجازات السياسة الخارجية اليمنية والسعي المستمر إلى إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية متوازنة وبنّاءة مع جميع شعوب العالم، فقد اتسمت تلك السياسة بالتفاعل والحركة الدؤوبة والانفتاح السياسي المتوازن مع العالم الخارجي في إطار الثوابت اليمنية والعربية والإسلامية والمتغيرات الدولية من خلال تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية والثقافية والاقتصادية والثنائية مع معظم دول العالم في إطار الاحترام المتبادل لقواعد وأعراف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وسائر المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأخرى التي انضمت اليمن إليها ووقعتها وصادقت عليها، وعلى وجه الخصوص من منطلق احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ففي إطار إحياء وتعزيز التضامن القومي العربي والإسلامي وعدم الانحياز كان اليمن سباقاً إلى طرح مبادرات توحيد وجهات النظر المشتركة في إطار العمل العربي والإسلامي المشترك للجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز ودعم القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها قضية فلسطين وعاصمتها القدس الشريف وقضية العراق، ولقد استضافت العاصمة اليمنية صنعاء الكثير من اللقاءات العربية والإسلامية خلال العقدين والنصف الماضيين، ومنها على سبيل المثال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد عام ١٩٨٦م في صنعاء، ومؤتمر وزراء السياحة العرب الذي انعقد في صنعاء في يونيو ١٩٩٩م، ولقاء البرلمانيين والشوريين العرب في صنعاء في منتصف عام ٢٠٠٤م، ومن ناحية أخرى قام اليمن بالمشاركة مع مصر والعراق والأردن بتأسيس مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٨م بعد أن كان اليمن قد لعب دوراً بارزاً في المصالحة العربية في العام السابق ١٩٨٧م لإنهاء المقاطعة العربية القائمة ضد مصر منذ دخولها في عملية سلام مع دويلة الكيان الصهيوني عام ١٩٧٧م، ولقد انضم اليمن - أيضاً - في سبتمبر ١٩٩٦م إلى قائمة الدول الـ (١٤) المؤسسة لمنظمة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، وما زال في نفس الوقت يعمل للانضمام التام والنهائي إلى مجلس التعاون الخليجي كامتداد، بل وعمق سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي واستراتيجي لمنطقة الجزيرة العربية برمتها، وفي نفس الوقت زار اليمن الكثير من زعماء العالم والشخصيات الدولية بدعوة من الرئيس علي عبدالله صالح الذي قام هو نفسه بزيارة الدول العربية والدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

وعلى صعيد حل المنازعات السياسية والحدودية في العالم العربي وفي بقية آسيا وأفريقيا وكذلك في أوروبا، أسهم اليمن بدور إيجابي من خلال انتهاجه للأساليب السلمية كالحوار والتفاوض والوساطة والتحكيم وغيرها بهدف حل القضايا والمشاكل الدولية، سواء أكانت قضايا حدودية في جنوب شبه الجزيرة العربية أو مشاكل سياسية وصدامات عسكرية دموية في منطقة القرن الأفريقي أو صراعات عرقية مأساوية في قلب أوروبا، كما أولى اليمن اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة بقضايا المرأة وحقوق الإنسان والبيئة، بل وانضم إلى قائمة العديد من الدول الموقعة على المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بتلك القضايا.

الإسهام الجاد في تحقيق غايات التنظيم الدولي المثلى

□ حرص مؤسسو الأمم المتحدة على تجنيد غايتي التنظيم الدولي المثلى المتمثلتين في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، على رأس قائمة الأهداف الأربعة لتلك الهيئة الدولية ومبادئها السبعة، وتحقيق الأمن والاستقرار الدولي هو محصلة ومجموع الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي لكل دولة عضو بالأمم المتحدة، وخاصة في علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بجيرانها المباشرين وفي إطار منظومتها الإقليمية المتقاربة جغرافياً، ومن ناحية أخرى ينبغي التنويه بأن مصطلح «القرية الكونية» المرتبط بقضية العولمة انتشر مؤخراً استعماله انتشاراً واسعاً للدلالة على تشبيه الكرة الأرضية بقرية كونية صغيرة، يتفاعل سكانها مع هموم بعضهم البعض في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بفضل تقارب وربط جميع دول العالم تقريباً بوسائل الاتصالات والمواصلات المتطورة التي أحدثها اكتشاف وتطور تكنولوجيا الحاسب الآلي وثورة المعلومات عبر ما يسمى بالشبكة الداخلية (هزفهزهفض) التي أعقبت ذلك الاكتشاف والتطور، وبما أن ما يحدث من تفاعل وتغير في أي بقعة من تلك القرية الكونية قد يصل نباؤه إلى أي جزء آخر منها في عدة دقائق، بل وربما ثوان عبر الأقمار الصناعية، فإن ذلك قد يؤثر سلباً أو إيجاباً في ذلك الجزء وعلى عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة فيه، وبالتالي فإن هذه المتغيرات الهامة في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة تعزز من مفهوم اعتماد الكل على الجزء، وما الكل نفسه إلاّ محصلة أو مجموع الأجزاء، والأمن والسلام والهموم والتطلعات الإنسانية الأخرى داخل أية دولة عضو من أعضاء المجتمع الدولي ما هي إلاّ جزء مهم من عملية السلام الكلي والشامل في العالم برمته.

ومن هذا المنطلق فإن تحقيق الوحدة اليمنية والدفاع عنها ساعدا في تحقيق غايات التنظيم الدولي المثلى، حيث أسهمت الوحدة اليمنية فعلاً في عملية هدم نظام التناحر والاستقطاب الدولي والحرب الباردة، ومثلت ركيزة أساسية في عملية تعزيز الأمن والسلم الدوليين وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، تماماً مثلما قاد توحيد فيتنام في منتصف السبعينيات وتوحيد ألمانيا في مطلع التسعينيات إلى إغلاق ملف واحد من أشرس الصراعات الأيديولوجية والعسكرية في زمن الحرب الباردة في شرق آسيا وفي وسط أوروبا، بل إن الوحدة اليمنية تزامنت مع تحطيم خط برلين الذي كان أحد أخطر رموز الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي والاستراتيجي وأحد رموز انعدام الأمن والاستقرار السياسي الدولي الذي ساد العالم كله منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولتوضيح أهمية منجز الوحدة اليمنية لابد من أن نسترجع في الذاكرة كيف أن القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وأنصار معسكريهما الأيديولوجيين من بعض دول العالم النامي، كانت تستغل زمن التشطير في اليمن للزج بشطريه في صراعات وحروب أيديولوجية وسياسية واستراتيجية بالنيابة عن كتلتيهما المتنافستين وإقحام جنوب شبه الجزيرة العربية برمته في حالة من الفوضى والتناحر وعدم الاستقرار على امتداد الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وينبغي التذكير - أيضاً - بكيف استغل نفس المعسكرين الشيوعي والرأسمالي الصومال وأثيوبيا أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً في زعزعة أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقي برمتها، ولكن، ومع تحقيق الوحدتين اليمنية والألمانية وقبلهما فرض الوحدة الفيتنامية عسكرياً بالانتصار التاريخي لشعب فيتنام على الولايات